

اقتصاد

فوق الطولة

وزير وحاكم.. ضحايا قناعتما!

علي هاشم

لن تبذل الحكومة الجديدة غناء يذكر لدى وضع العناوين الاقتصادية العامة لبياناته المرتقب أمام مجلس الشعب، فما لحق بر(الفريق الاقتصادي) لسابقته من انتقادات شعبية ورسمية، بلخص بكفاية ما يجب عمله بشكل طارئ لانتقال الاقتصاد الوطني من كبوته الجائمة على صديرينا. ثمة معادلة مقبولة أحكمت قبضتها على عنق الاقتصاد الوطني خلال الأونة الأخيرة، قوامها سلسلة من الخطايا (المفاهيمية) في إدارة دفته بما يتماشى مع استثنائية الواقع الراهن للحرب، نجم عن ذلك، اندفاع قسري نحو سياسة مصرفية انكماشية تغذّي في مشروعيتها على النسب غير المسبوقة للتضخم، ما ساهم بدوره في انزلاق الاقتصاد إلى شلل طوعي عن تفعيل حركيته الإنتاجية ذات التأثير المباشر في إنعاش نسب التضخم مجدداً.. هكذا بالضبط قضينا سنواتنا الأخيرة هاشمين في حلقة مفرغة من المعالجة القسرية للمشاكل بمصائب!! وهذه الأخيرة ما كانت لتتأخر عن إنتاج مشاكلها الخاصة قبل أن نعالجها بحلول من الطينة المصائبية نفسها!!

ترتبط كلتا قضيتي الإنتاج والتضخم عضويًا بمؤسستين وصائبتين هما وزارة الاقتصاد ومصرف سورية المركزي، وهاتان الأخيرتان شهدتا مع التغيير الحكومي الأخير تبدلاً درامياً في سدة إدارتهما.

فالحاكم السابق للمصرف المركزي، وهو وزير الاقتصاد الجديد، أفصح مراراً عن انتقاده الرصين لأداء وزارة الاقتصاد، مطالباً (من باطن الحكومة) بضرورة العمل على تفعيل الإنتاج الوطني وعدم التشغيل، وكر غير مرة أن إعادة حركية القطاعات المنتجة في القاعدة الأساسية الوحيدة لصمود الليرة على المدى الطويل، موجهاً إصبعه بطريقة مواربة إلى تقاسم الحكومة عن دورها الطبيعي والتخلي عن مصرفه وليرته (ليقاتلا) في معركة اقتصادية ليس لهما فيها من أدوات سوى متراس نقدي محدود الفعالية!.

الحاكم الجديد، ومدير المصرف التجاري السابق، هو الآخر كان له وجهة نظره في تكتيكات المعركة الاقتصادية، وقد أبدى في مناسبات عدة تحفظه على السياسة الانكماشية التي اتبعها سلفه في المصرف المركزي، لا بل ذهب في أحد الأحيان إلى التفرغ مباشرة من قصور سياسته النقدية لوقف التضخم معتبراً أن (الكلفة النقدية كالدماء، يفيد منع دورانها فقط بتوقف القلب «الاقتصادي» عن النبض)!

يبود كلا الرجلين اليوم في موقعيهما المناسبين: ضحايا بيروقراطية اقتصادية قاصرة ما دام انتقادهما في أداء الجالسين السابقين على كرسيهما الجديدين، ولحسن الحظ، فلن يتطلب منهما الخروج من معضلتها هذه سوى تجسيد قناعتهم الملتزمة سابقاً لانتقال الاقتصاد الوطني من لعبة (السحل) القاسية التي تم ربطه -بطريقة سادية قريظة- إلى طرفيها المتعارضين: الركود المتعمق، والتضخم المتصاعد.

عباس: سنطرح أسعار المحروقات مع الحكومة الجديدة

أعضاء مجلس الشعب يطالبون بحلول إسعافية للحد من خطف المواطنين وسرقة الممتلكات



طروحات حول تشكيل لجنة لمحاربة الفساد ودراسة لتحسين مستوى معيشة المواطن

الوطن

واقترح تشكيل لجنة لمحاربة الفساد لفهاميه ولدراسة التعديلات وتشكيل لجنة اقتصادية مؤقتة لوضع دراسة لتحسين مستوى معيشة المواطن مع تأكيد تشكيل لجان جديدة تمكنهم من أداء واجهم على أكمل وجه وبما يسهم في معالجة المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة ومواكبة التطورات الحاصلة والقضايا الناشئة جراء الأزمة التي تمر بها البلاد.. كما أكد الأعضاء ضرورة عدم تجاهل مطلبهم بتخفيض أسعار المازوت عبر القرار الذي أصدرته حكومة تسيير الأعمال، مسلمين بأن رفع أسعار الغاز والبنزين قرار لا رجعة عنه اللجنة الأمنية بالتدخل واليوم حصل هجوم على مزرعة في قرية كوكب.

كما أكد الأعضاء أن حلب تعيش واقعاً استثنائياً، هذا السيناريو يتكرر كل يوم باستهداف المدنيين الأحرار الذي يتطلب إجراءات عاجلة حيال ذلك.

كما أحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل المادتين ٤٨ و٤٩ من المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام الخاص بقانون خدمة العلم وأحال مشروع القانون المتضمن تعديل المادة ١٦٧ من المرسوم التشريعي المازوت التي تنسب وقف مولدات المياه، وبناء عليه أكد الأعضاء ضرورة توفير مقومات الصمود الأساسية للمواطنين في

واقترح تشكيل لجنة لمحاربة الفساد لفهاميه ولدراسة التعديلات وتشكيل لجنة اقتصادية مؤقتة لوضع دراسة لتحسين مستوى معيشة المواطن مع تأكيد تشكيل لجان جديدة تمكنهم من أداء واجهم على أكمل وجه وبما يسهم في معالجة المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة ومواكبة التطورات الحاصلة والقضايا الناشئة جراء الأزمة التي تمر بها البلاد.. كما أكد الأعضاء ضرورة عدم تجاهل مطلبهم بتخفيض أسعار المازوت عبر القرار الذي أصدرته حكومة تسيير الأعمال، مسلمين بأن رفع أسعار الغاز والبنزين قرار لا رجعة عنه اللجنة الأمنية بالتدخل واليوم حصل هجوم على مزرعة في قرية كوكب.

كما أكد الأعضاء أن حلب تعيش واقعاً استثنائياً، هذا السيناريو يتكرر كل يوم باستهداف المدنيين الأحرار الذي يتطلب إجراءات عاجلة حيال ذلك.

كما أحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل المادتين ٤٨ و٤٩ من المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام الخاص بقانون خدمة العلم وأحال مشروع القانون المتضمن تعديل المادة ١٦٧ من المرسوم التشريعي المازوت التي تنسب وقف مولدات المياه، وبناء عليه أكد الأعضاء ضرورة توفير مقومات الصمود الأساسية للمواطنين في

واقترح تشكيل لجنة لمحاربة الفساد لفهاميه ولدراسة التعديلات وتشكيل لجنة اقتصادية مؤقتة لوضع دراسة لتحسين مستوى معيشة المواطن مع تأكيد تشكيل لجان جديدة تمكنهم من أداء واجهم على أكمل وجه وبما يسهم في معالجة المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة ومواكبة التطورات الحاصلة والقضايا الناشئة جراء الأزمة التي تمر بها البلاد.. كما أكد الأعضاء ضرورة عدم تجاهل مطلبهم بتخفيض أسعار المازوت عبر القرار الذي أصدرته حكومة تسيير الأعمال، مسلمين بأن رفع أسعار الغاز والبنزين قرار لا رجعة عنه اللجنة الأمنية بالتدخل واليوم حصل هجوم على مزرعة في قرية كوكب.

كما أكد الأعضاء أن حلب تعيش واقعاً استثنائياً، هذا السيناريو يتكرر كل يوم باستهداف المدنيين الأحرار الذي يتطلب إجراءات عاجلة حيال ذلك.

كما أحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل المادتين ٤٨ و٤٩ من المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام الخاص بقانون خدمة العلم وأحال مشروع القانون المتضمن تعديل المادة ١٦٧ من المرسوم التشريعي المازوت التي تنسب وقف مولدات المياه، وبناء عليه أكد الأعضاء ضرورة توفير مقومات الصمود الأساسية للمواطنين في

واقترح تشكيل لجنة لمحاربة الفساد لفهاميه ولدراسة التعديلات وتشكيل لجنة اقتصادية مؤقتة لوضع دراسة لتحسين مستوى معيشة المواطن مع تأكيد تشكيل لجان جديدة تمكنهم من أداء واجهم على أكمل وجه وبما يسهم في معالجة المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة ومواكبة التطورات الحاصلة والقضايا الناشئة جراء الأزمة التي تمر بها البلاد.. كما أكد الأعضاء ضرورة عدم تجاهل مطلبهم بتخفيض أسعار المازوت عبر القرار الذي أصدرته حكومة تسيير الأعمال، مسلمين بأن رفع أسعار الغاز والبنزين قرار لا رجعة عنه اللجنة الأمنية بالتدخل واليوم حصل هجوم على مزرعة في قرية كوكب.

باكورة أعمال حمدان

الاستماع لمديري المصارف وخطوط عمل عريضة

محمد راكان مصطفى

شهد سعر صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية يوم أمس ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٤٨٥ ليرة سورية، على حين حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٤٦٨,٦٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٤٧٦,٦١ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ ٤٨٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥١٧,٩٠ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٥١٦,٧٠ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة و ٥٢٥,٩٢ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

كما حدد المركزي في وقت سابق أمس سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي وسعر الصرف لتمويل المستوردات عند مستوى ٤٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

وبيّن مصرف سورية المركزي في بيان له وصل إلى «الوطن» نسخة منه وجود هدوء يسيطر على سوق القطع الأجنبي، ولا جديد في حركة تداولات السوق الموازية.

وكشف المركزي عن تزايد كبير بحجم الحوالات الواردة من الخارج خلال الفترة الأخيرة، ما دعم بشكل ملحوظ موجودات مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي.

وأكد المركزي استمراره بالدفاع عن سعر صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية يوم أمس ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٤٨٥ ليرة سورية، على حين حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٤٦٨,٦٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٤٧٦,٦١ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة و ٥٢٥,٩٢ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

كما حدد المركزي في وقت سابق أمس سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي وسعر الصرف لتمويل المستوردات عند مستوى ٤٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

وبيّن مصرف سورية المركزي في بيان له وصل إلى «الوطن» نسخة منه وجود هدوء يسيطر على سوق القطع الأجنبي، ولا جديد في حركة تداولات السوق الموازية.

وكشف المركزي عن تزايد كبير بحجم الحوالات الواردة من الخارج خلال الفترة الأخيرة، ما دعم بشكل ملحوظ موجودات مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي.

وأكد المركزي استمراره بالدفاع عن سعر صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية يوم أمس ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٤٨٥ ليرة سورية، على حين حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٤٦٨,٦٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٤٧٦,٦١ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة و ٥٢٥,٩٢ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

كما حدد المركزي في وقت سابق أمس سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي وسعر الصرف لتمويل المستوردات عند مستوى ٤٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

كميات كبيرة من أدوية طب الأسنان مهربة ومزورة.. والداخلية تضبط قسماً منها

قربي: الجمارك تتحمل المسؤولية وبعض عناصرها أصبحوا أثرياء!

اليها قد تكون صحيحة لكنها ليست بريئة لأننا نشاهد على أرض الواقع أمراً مختلفاً عن هذه العناوين مضيقاً: إن الأداء مختلف تماماً عن العناوين وفي الكثير من الأحيان يكون هذا الموضوع بوابة للفساد. وقال قربي: أنا لا أتكلم عن ذلك جزءاً من الحدود مفتوحاً وأن ضبط مثل هذه المواد عبر هذه الحدود تكون شبه مستحيلة، إلا أن هذا لا يعني إلا يكون هناك تعاون لضبطها، مشيراً إلى أن النفاذة أحدثت اللصاقة الخاصة بجودة الأدوية لضبط مسألة الجودة وعدم السماح ببيع المواد غير الصالحة أو جودتها ضعيفة.. وشدد قربي على دور وزارة الصحة في ضبط هذه المواد، لافتاً إلى أن النفاذة فتحت حالياً قناة معها لإيجاد الحلول المتعلقة استيراد المواد الطبية الخاصة بمعالجة الأسنان.. وعما يتعلق بموضوع رفع أسعار هذه المواد أكد قربي أن رفع سعرها متعلق بموضوع أسعار الدولار باعتبار أن معظمها يستورد من خارج البلاد وأن الإنتاج المحلي لا يتجاوز ٥ بالمئة من مجمل احتياجات السوق.



محمد منار حميجو

عملية ضبط لدخولها إلى البلاد وعدم السماح لمهربي المواد الطبية بإيجاد ثغرات لإخلاق غير الصالحة منها إلى البلاد.

وأكد قربي أن معظم المواد الطبية الخاصة بمعالجة الأسنان تستورد باعتبار أن إنتاج سورية منها لا يتجاوز ٥ بالمئة، ومن ثم فإن عملية ضبط الاستيراد تحتاج إلى تعاون الجميع سواء الجهات الطبية ووزارة الصحة والجمارك العامة.

ولفت قربي إلى أن العناوين التي تطرح لضبط استيراد المواد المشار

ما يضر بشكل كبير في توفير المواد الطبية، لافتاً إلى أن هناك بعض المستوردين يحاول الانتفاخ على العقوبات الأوروبية لإدخال المواد الطبية إلى سورية، داعياً إلى دعمهم ما دام أن عملهم مبني على طرق شرعية وخاضع للرقابة وضمن الأصول القانونية، وأضاف قربي: نحن اليوم أمام معادلة صعبة من ناحية أننا بحاجة إلى المواد الطبية نتيجة الحصار الجائر الذي أفرقت بشكل كبير في الواقع الصحي في البلاد ومن ناحية أخرى لا بد من

نقابة أطباء الأسنان مع المستوردين وممثلين عن وزارة الصحة لضبط مسألة إدخال المواد الطبية وإيجاد الطرق المناسبة وترتيب الأوراق الداخلية، موضحاً أن النفاذة والمستوردين لهذه المواد طالبوا الوزارة بتبسيط إجراءات استيراد المواد الطبية وأن يكون لها دور فعال في عملية ضبط المواد المهربة بطرق غير شرعية، ورأى قربي أن عدم تبسيط إجراءات الاستيراد سيقتح المجال للمستوردين اتباع طرق ملتوية لمصلحتهم الشخصية

المستوردة وبما يتوافق مع تعاقب الإنتاجية وعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة لخلق عوائد اقتصادية بالقطع الأجنبي وتحقيق التكامل مع السياسة النقدية التي تتمثل باستقرار سعر الصرف وتعزيز موقع مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية وزيادة القدرة الإنتاجية وخاصة التصديرية وإدارة تدفق المواد إلى السوق وفق معايير الطلب

وأشارت وزارة الاقتصاد في دليلها هذا إلى أنها تعتمد أربعة مبادئ لتحديد احتياجات السوق لأهم السلع وترشيدهم الاستيراد ومنح الموافقات: الأول إعطاء الأولوية

المواد المستوردة حيث تعتمد على مؤشرين أساسيين الميزان التجاري مبينة أن اعتماد الحكومة لأسلوب تخفيض الاستيراد وتصحيح الميزان التجاري قام على تخفيض موافقات الاستيراد حيث بلغ حجم الاستيراد الكلي ٨,٥ مليارات دولار لعام ٢٠١٤ وانخفض إلى ٤,٤ مليارات دولار في العام ٢٠١٥ واعتمدت فئة الرسم الجمركي كمعيار للترشيح وقد رفعت نسب الترشيد للعام ٢٠١٦ بسبب تطور مستوى الإنتاج والتصدير والتشغيل وبحسب كل قطاع على حدة وتعتمد الوزارة كذلك على وسطي الأسعار في السوق بمقارنة النشرة السعرية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع نشرة اتحاد غرف التجارة.

المستودعات والمخازن والمتاجر عن الخدمة بسبب وقوع معظمها في ضواحي المدن ومن ثم بات تطبيق هذه الشروط والقواعد في غير محله وقد وصفه البعض الآخر بالإجراء التعجيزي.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كشفت قبل عشرة أيام ولأول مرة عن دليل أولويات الاستيراد لعام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ وقد أفرجت الوزارة عن هذا الدليل بعد وساطة من رئيس اتحاد غرف التجارة.

وبيئت على صعيد السياسات العامة أن إدارة التجارة الخارجية تهدف إلى تصحيح الميزان التجاري على مستوى الاقتصاد الكلي عبر زيادة نسبة تغطية الصادرات

قريباً افتتاح خط تصدير إلى صربيا

مدير قرية الصادرات لـ«الوطن»: تقصير من الجانب الحكومي في دعم القرية والمجهود صفر

علي محمود سليمان

القرية حالياً بالعمل على تأمين سقيته بديلة مناسبة. وأشار مدير قرية الصادرات إلى أن عودة العلاقات الروسية والتركية لن يؤثر في حصّة المنتجات السورية من الأسواق الروسية، فالمنتج السوري كان موجوداً من قبل الأزمة والأثر كان موقوطين، بالإضافة إلى وجود بضائع من مصر والمغرب وتونس وجنوب إفريقيا والأرجنتين والعديد من الدول وكلها منافسة ولكل دولة حصتها من الأسواق الروسية، ولكن الأثرak لديهم ميزة قرب المسافة وقصر وقت الشحن، وتم العمل على حل هذه المشكلة بالنسبة للمنتجات السورية بعد تأسيس قرية الصادرات الروسية السورية وافتتاح خط الكوردور الأخضر الجبزي الذي اختصر الوقت بعمليات الشحن، ولا ننسى أن التجار الأثرak كانوا يقومون بشراء المنتجات السورية وخاصة الخضر والفواكه ويقومون بإعادة توصيلها وتغليفها وتصديرها إلى روسيا على أنها بضائع تركية المنشأ. مستغلين التقصير الحكومي في ذلك الوقت، وهذا الاحتمال قد انتهى.

ولفت أحمد إلى أن كل الجهود التي تبذل حالياً لتصدير المنتجات السورية إلى روسيا هي جهود للقطاع الخاص ولقرية الصادرات، في حين الجانب الحكومي السوري مازال ضعيفاً ويمكن القول إنه صفر قنياً يقدمه ولم يصل للمستوى المأمول منه، بالإضافة إلى وجود صعوبات في منح إجازات الاستيراد مقابل التصدير، وعدم حصول قرية الصادرات على التسهيلات اللازمة والضرورية من الحكومة السابقة، وخاصة ما يتعلق بالتحويلات المالية ونقل السيولة من سورية إلى روسيا وبالعكس وطرق دفع ثمن البضائع وهي تفاصيل كلها بحاجة للعمل عليها من الجانب الحكومي وتقديم التسهيلات بها.

كاشف قربي عن اجتماع عقده

الوطن

قالت أوساط تجارية مختلفة لـ«الوطن»: إن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ما زالت تحسب طلبات إجازات وموافقات الاستيراد حيث لم تصدر أي موافقة استيراد منذ أكثر من عشرين يوماً وانتقد البعض منهم تعليمات وزارة الاقتصاد الأخيرة الخاصة بقواعد وضوابط الاستيراد التي جاءت بعد مرور أكثر من سنتين على وعود الوزارة باعتماد هذه الأسس والضوابط والقواعد وبعد اشتداد الأزمة وانحسار عمليات التصدير والاستيراد وضيق منافاتها وخروج أعداد كبيرة من

قالت أوساط تجارية مختلفة لـ«الوطن»: إن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ما زالت تحسب طلبات إجازات وموافقات الاستيراد حيث لم تصدر أي موافقة استيراد منذ أكثر من عشرين يوماً وانتقد البعض منهم تعليمات وزارة الاقتصاد الأخيرة الخاصة بقواعد وضوابط الاستيراد التي جاءت بعد مرور أكثر من سنتين على وعود الوزارة باعتماد هذه الأسس والضوابط والقواعد وبعد اشتداد الأزمة وانحسار عمليات التصدير والاستيراد وضيق منافاتها وخروج أعداد كبيرة من

قالت أوساط تجارية مختلفة لـ«الوطن»: إن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ما زالت تحسب طلبات إجازات وموافقات الاستيراد حيث لم تصدر أي موافقة استيراد منذ أكثر من عشرين يوماً وانتقد البعض منهم تعليمات وزارة الاقتصاد الأخيرة الخاصة بقواعد وضوابط الاستيراد التي جاءت بعد مرور أكثر من سنتين على وعود الوزارة باعتماد هذه الأسس والضوابط والقواعد وبعد اشتداد الأزمة وانحسار عمليات التصدير والاستيراد وضيق منافاتها وخروج أعداد كبيرة من